الجامعة الأردنية
كلية الشريعة
قسم المصارف الإسلامية

" الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني "

إعداد

أسيل عبدالاله علي الحنيطي

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد أبو سرحان

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في

المصارف الإسلامية

كانون الأول /2019 -2020

الإهداء

أهدي هذا الجهد إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار ، إلى سندي الدائم وعزوتي وقدوتي ، إلى من كان عون لي ، إلى حبيب الروح وضحكة القلب إلى من يرسم ابتسامتي إلى آمان الدنيا أبي الغالي

إلى أحق الناس إلى القلب الحنون ورمز العطاء إلى سعادة القلب وإلى من بدعائها تفتحت لنا أبواب السماء إلى حبيبة روحي أمي الحبيبة الغالية

إلى من رافقوني لحظة بلحظة في هذه الحياة إلى من كانوا عوني في صغري وكبري إلى أخي الغالي(حمزة) و أخواتي (أمل والاء وايمان ومرح وتمارة) .

الشكر

الحمدلله حمدا مباركا فيه يليق بجلال وجهه وجزيل عطاؤه .. وأساله جل شأنه أن يجعل عملي سبيلا في رضاه.. والصلاة والسلام على أمام المرسلين وسيد لخلائق محمد صلى الله عليه وسلم وبعد ..

إنَه ليسرني ويشرَفني أن أتقدم بالشكر والعرفان والإمتنان إلى أستاذي الكبير بعلمه وأخلاقه ، الذي يكفيني فخرا بأنه من قام بالإشراف على مشروعي ، مشرفي الأستاذ الدكتور أحمد أبوسرحان

الذي أمدَني وأعطاني من منابع علمه الكثير ، وأسال الله العلي القدير أن يطيل عمره ليبقى نهرا جاريا من العلم .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة الكرام

ولابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير ، باذلين بذلك جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد و قبل أن نمضي اتقدم بأسمى آيات الشكر و الإمتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

و أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعتي (الجامعة الأردنية) التى تشرفت بدراسة مرحلة البكالوريوس في رحابها ، وأرجو من الله العلي القدير أن تبقى دوما في مقدمة الجامعات الأردنية والعالمية .

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	ب
الشكر	ج
قائمة المحتويات	د-و
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	2-1
مشكلة البحث	2
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
مجتمع وعينة البحث	4
منهج البحث	4
الدراسات السابقة	6-5
خطة البحث	8-7
الفصل الأول : الحاكمية المؤسسية	9
المبحث الأول: مفهوم الحاكمية المؤسسية	9
المطلب الأول : تعريفه لغة.	9
المطلب الثاني : تعريفه اصطلاحا	11-10

المبحث الثاني: نشأة وتطورالحاكمية المؤسسية	14-12
المبحث الثالث : مشروعية الحاكمية المؤسسية	16-15
المبحث الرابع : اهداف الحاكمية المؤسسية	18-17
المبحث الخامس : أهمية الحاكمية المؤسسية	20-19
المبحث السادس : مبادئ الحاكمية المؤسسية	21
المطلب الأول : مبادئ الحاكمية من المنظور العام	26-21
المطلب الثاني : مبادئ الحاكمية من المنظور الإسلامي	29-27
المبحث السابع : علاقة الحاكمية المؤسسية بالبنوك	31-30
المبحث الثامن : دور الحاكمية في رفع كفاءة المصارف الإسلامية	33-32
الفصل الثاني : تطبيقات الحاكمية المؤسسية في المصارف الاسلامية البنك الاسلامي الاردني	34
المبحث الأول : تعريف البنك الاسلامي الاردني	34
المبحث الثاني : دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الاسلامي الارني	35
المطلب الأول : الالتزام بالحاكمية المؤسسية	36-35
المطلب الثاني: المبادئ والمرتكزات الأساسية للحاكمية المؤسسية	37-36
المطلب الثالث : مجلس الأدارة	38-37
المطلب الرابع : بيئة الضبط والرقابة الداخلية	38

39	المطلب الخامس : العلاقة مع المساهمين
40	المطلب السادس : العلاقة مع أصحاب حسابات الأستثمار
41-40	المطلب السابع : الشفافية والأفصاح
42	النتائج
43	التوصيات
47-44	قائمة المراجع والمصادر

الحاكمية المؤسسية في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني

إعداد

أسيل عبدالاله علي الحنيطي

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد أبو سرحان

الملخص

تناولت دراسة البحث تعريف الحاكمية المؤسسية ، ونشأتها وتطورها ، ومشروعيتها ، وأهدافها وأهميتها، ومبادئها بالمنظور العام والمنظور الإسلامي ، وعلاقتها بالبنوك ، ودورها في رفع كفاءة المصارف الإسلامية ، وتطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك الإسلامي الأردني.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في أن : إن حاكمية الشركات تمثل مجموعة من القواعد والقوانين التي تضبط عمل الإدارة أولا ، وتوجه أداءها بما يحافظ على حقوق جميع الأطراف المرتبطة بالمصرف ، وخصوصا المساهمين وأصحاب الدين،و تمثل الحاكمية بالمفهوم الإسلامي حماية شاملة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة في المصارف الإسلامية في حال تم تطبيقها من خلال نظام حازم و تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الإسلامي الأردني كصمام أمان ،حيث يتم الإفصاح بشفافية عن الفتاوي الصادرة عنها لاطلاع الجمهور، وأن البنك الإسلامي الأردني يطبق الشفافية والأفصاح في ضوء الحاكمية الإسلامية .

وأوصي زيادة الاهتمام بالحاكمية المصرفية ومبادئها وأسسها ، نظرا لدورها الكبير في خلق بيئة مصرفية سليمة تسودها الثقة والمصداقية وثقافة الالتزام بين الأطراف ذات الصلة ، تعمل على تنمية الوعي بدور نظام الحاكمية المؤسسية في تدعيم قدرة المصارف على الاستمرار والتطور،وضرورة الاتجاه إلى عقد المؤاتمرات والندوات التعريفية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ومتطلبات

مقدمـــــة

أدت كثرة الانهيارات والازمات المالية التي حدثت مؤخرا ، إلى انهيار وتعرض شركات كبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية الممارسات المحاسبية ، وما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبة والتدقيق إلى المساءلة لذا دعت الضرورة لتطوير المعالجات والمفاهيم المحاسبية من خلال الممارسات المحاسبية كاستجابة للمتغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال واحتياجات مستخدمي القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات المحاسبية [1]، ومع توالي الانهيارات والأزمات المالية محليا ، إقليميا وعالميا سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعاجلة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف والمصالح دون استثناء ، وكان من أهم هذه الآليات تطبيق قواعد الحاكمية حيث أصبحت مؤشرا مهما لقياس مدى ملائمة الأسواق للاستثمار وصحة البيئة الاقتصادية العالمية .

وتعتبر الحاكمية المؤسسية من الموضوعات المهمة التي لاقت انتشارا واسعا في منظمات الأعمال، خصوصا في العقد الاخير .

ويعتبر الأردن من دول العالم النامية الذي يتأثر بالمتغيرات المختلفة كالأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تؤثر عليه شأن أي بلد آخر ، ومن الممكن أن تؤثر هذه العوامل على الوضع الاقتصادي فيه وأداء الشركات والبنوك وحتى تطبيق الأنظمة الداعمة للرقابة . إلا أن الجهود قد تضافرت في الأردن منذ عام 2004 للعمل على تكوين وإنشاء حاكمية تعني بالقطاعات المختلفة بشكل عام ، وعلى صعيد البنوك بشكل خاص ، فقام البنك المركزي الأردني بإصدار قواعد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في عام 2007 وتم البدء بتطبيقه في 2007/12/31 [2]

---

[1] حسين، محمد ،(2012) . اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جمعة محمد خيضر ، بسكرة ، 6-2012/5/7 ص 7

[2] دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك (2007) ،البنك المركزي الأردني ص4

و تعتبر البنوك الإسلامية ثمره من ثمار التطبيق العملي للشريعة الإسلامية في حياة الناس حيث استطاعت أن تجلب الأموال المدخرة التي لم يضعها أصحابها في البنوك الربوية خوفا من الحرام ، وتعمل بها وتستثمرها في المشاريع.

ولكون هذه البنوك تتعامل بأموال الناس وموجودة في دولة لها نظام مصرفي خاص كان لابد أن تكون خاضعة لسلطه البنك المركزي لتلك الدولة ولكن لكونها لا تتعامل مع الربا ، ولها طرق استثمار خاصة بها كان لها وضع خاص بها في علاقتها مع البنك المركزي.

فقد أصدر البنك المركزي الأردني دليلا للحاكمية المؤسسية عام 2004 ، وقد تم تعديل هذا الدليل عام 2007 ، وفي عام 2014 ألزم البنك المركزي الأردني جميع البنوك العاملة في الاردن إعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته ، وذلك بهدف تحسين ممارساتها في مجال الحاكمية المؤسسية .[1]

➢ مشكلة البحث :

تظهر مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1) ما مفهوم الحاكمية المؤسسية ؟
2) متى نشأت الحاكمية المؤسسية وتطورها ؟
3) ما مشروعية الحاكمية المؤسسية ؟
4) ما أهمية الحاكمية المؤسسية ؟وما أهدافها؟
5) ما مبادئ الحاكمية المؤسسية من المنظور العام والمنظور الإسلامي ؟
6) ما علاقة الحاكمية المؤسسية بالبنوك ؟

[1] البنك المركزي الاردني ، 2013 ، ص18

7) ما دور الحاكمية المؤسسية في رفع كفاءة المصارف الإسلامية ؟

➢ أهداف البحث

1) توضيح المقصود بالحاكمية المؤسسية.
2) بيان نشأت الحاكمية المؤسسية وتطويرها .
3) بيان مشروعية الحاكمية المؤسسية .
4) توضيح أهمية وأهداف الحاكمية المؤسسية .
5) توضيح مبادئ الحاكمية المؤسسية من المنظور العام والإسلامي .
6) توضيح علاقة الحاكمية المؤسسية بالبنوك .
7) بيان دور الحاكمية المؤسسية في رفع كفاءة المصارف الإسلامية .

➢ أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة كونها تناولت موضوع هام في المصارف الإسلامية وللمجتمع بشكل العام ألا وهو مفهوم الحاكمية في المصارف الإسلامية.

إذ يعتبر قطاع البنوك من القطاعات الهامة في الاقتصاد الاردني إذ يعتبر رافداً أساسيا للدولة ومساعداً في عجلة التنمية، وربحيتها تعني الاستمرارية في العمل والديمومة.

➢ مجتمع وعينة البحث

يعتبر البنك الإسلامي الأردني العامل تحت مظلة البنك المركزي الأردني، عينة هذه الدراسة.

➢ منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي ،والوصفي ، والتحليلي ، حيث قمت باستقراء وتتبع ما يتعلق بالموضوع بالمسائل و وصفها كما هي في الواقع ودراستها ، وتحليلها بهدف الوصول الى نتائج سليمة.

➢ الدراسات السابقة:

دراسة (السوداوي 2014) بعنوان : "الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية "، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية . ومن أهم نتائج الدراسة وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمة الأردنية . ومن توصيات الدراسة ضرورة وجود إطار عام متكامل للحاكمية المؤسسية قطرق الإفصاح عنها كلما دعت الحاجة .

دراسة (الهنيني وحيمور ،2013) بعنوان : "مدى التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الحاكمية المؤسسية" .هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية . ومن أهم نتائج الدراسة تلتزم المصارف الاسلامية بمبادئ الحاكمية المتعلقة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح ومعاملتهم بعدل ، كما تلتزم بإصدار نظم تعمل على تحديد صلاحيات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيها ومسؤولياتها ، ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة والمديرونالتنفيذيون في المصارف الإسلامية الأردنية بقواعد السلوك المهني في ممارسة مهامهم وتوفير الشفافية والإفصاح عن المعلومات المنشورة الالية وغير المالية . ومن توصيات الدراسة قيام الجهات الرقابية والإشرافية بتشجيع كافة المصارف التجارية على أن تتبع نهج المصارف الإسلامية بالتزامها بمبادئ الحاكمية المؤسسية .

دراسة (زريقات، 2011) بعنوان: "أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية".

هدفت الدراسة إلى اختيار أثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتمادا على مكونات جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتمادا على مكونات جودة التدقيق الداخلي التي حددها معهد المدققين الداخليين، وقد تم تصميم استبانة موجهه لموظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمسمياتهم المختلفة،

وذلك بهدف تبيان أثر دليل الحاكمية في كل من عناصر جودة التدقيق الداخلي. أظهرت نتائج الدراسة وجود دور هام لتعليمات دليل الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات ها الدليل وبشكل مهم إحصائيا في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي وزيادة الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق الداخلي. ويوصي الباحث القطاعات الأخرى والجهات المشرفة عليها، بخلاف البنوك، بضرورة تبني مثل هذا الدليل.

دراسة (المجالي 2009) بعنوان " مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في الفاعلية التنظيمية في البنوك التجارية العاملة في الأردن " هدفت إلى التعرف على مدى توافر خصائص الحاكمية ، وأثرها في الفاعلية التنظيمية لدى العاملين في البنوك التجارية العاملة في الأردن ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتوزيعها على عينة مكونة من (287) مبحوثا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة ، واستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية ، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأساليب الإحصائية التحليلية (معامل الارتباط بيرسون ، وتحليل الانحدار المتعدد والمتدرج). وتوصلت الى نتائج أهمها : أن تصورات المبحوثسن لأبعاد خصائص الحاكمية جاءت بدرجة متوسطة . وأن تصوراتهم لأبعاد الفاعلية التنظيمية ، جاءت بدرجة مرتفعة . ووجود أثر لأبعاد الحاكمية في الفاعلية التنظيمية لدى المبحوثين في البنوك التجارية العاملة في الأردن .

التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال العرض للدراسات السابقة في مجال الحاكمية المؤسسية يتضح أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الحاكمية من جوانب محددة منها من ركز على الالتزام بمبادئ الحاكمية ومنها على جودة التدقيق الداخلي فقط ومنها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ومنها على أبعاد خصائص الحاكمية وأثرها ولم تتعرض للقطاع المصرفي وخاصة البنوك الإسلامية بالرغم من الاهمية التى تحتلها ، ومن هنا برز ما يميز هذه الدراسة انها جاءت لاستكمال الجوانب النظرية والتى تسلط الضوء على أهمية الدور الرئيسي للحاكمية المؤسسية والجانب العملي دراسة تطبيق البنك الإسلامي الأردني للحاكمية المؤسسية ، كما أنها تتميز عن غيرها من الدراسات بأنها شملت أبعاد جديدة لم تتطرق اليها الدراسات السابقة .

➢ خطة البحث

اشتمل البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة على النحو التالي :

المقدمـــة : وتناولـت مشـكلة هـذا البحـث ، وأهدافـه ، وأهميتـه ، والدراسـات السـابقة لـه ، والمـنهج المتبع فيه ، وخطته.

الفصل الاول: الحاكمية المؤسسية.

المبحث الاول: مفهوم الحاكمية المؤسسية.

المطلب الأول: تعريفه لغة.

المطلب الثاني: تعريفه اصطلاحا.

المبحث الثاني: نشأة وتطورالحاكمية المؤسسية.

المبحث الثالث : مشروعية الحاكمية المؤسسية.

المبحث الرابع : اهداف الحاكمية المؤسسية.

المبحث الخامس : أهمية الحاكمية المؤسسية.

المبحث السادس : مبادئ الحاكمية المؤسسية.

المطلب الأول: مبادئ الحاكمية من المنظور العام.

المطلب الثاني: مبادئ الحاكمية من المنظور الإسلامي.

المبحث السابع: علاقة الحاكمية المؤسسية بالبنوك.

المبحث الثامن: دور الحاكمية في رفع كفاءة المصارف الإسلامية.

الفصـــل الثـــاني: تطبيقـات الحاكميـة المؤسسـية فـي المصـارف الاسـلامية البنـك الاسـلامي الاردني .

وفيه مبحثين :

المبحث الاول: تعريف البنك الاسلامي الاردني.

المبحث الثاني: دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الاسلامي الارني .

وفيه سبع مطالب :

المطلب الأول: اللالتزام بالحاكمية المؤسسية .

المطلب الثاني: مجلس الأدارة .

المطلب الثالث: لجان المجلس .

المطلب الرابع: بيئة الضبط والرقابة الداخلية .

المطلب الخامس: العلاقة مع المساهمين .

المطلب السادس: العلاقة مع أصحاب حسابات الأستثمار .

المطلب السابع: الشفافية والافصاح.

الخاتمة وقد اشتملت على اهم النتائج واهم التوصيات .

هذا الجُهد و على الله التُكلان، ومنه التوفيق و السداد

الفصل الاول: الحاكمية المؤسسية

المبحث الاول

مفهوم الحاكمية المؤسسية

المطلب: تعريف الحاكمية في اللغة

الحاكمية مصدر صناعي يرجع لفهم دلالته اللغوية ، والمعاني التي يحملها في لسان العرب إلى جذره اللغوي (ح.ك.م). والحكم في اللغة يأتي بعدة معانٍ وهي :[1]

القضاء : تقول حكم بينهم يحكم أي قضى ، وقال الأزهري الحكم القضاء بالعدل .

المنع : يقال حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك.

الرد والرجوع : تقول حكم فلان عن الأمر والشيء ، أي رجع ، وأحكمته أنا أي رجعته ، وأحكمه هو عنه رجعه.

الفصل : تقول حكمت بين القوم إذا فصلت بينهم .

الإتقان : أحكمه أتقنه فاستحكم ، وأحكم الأمر أتقنه .

والمحاكمة : المخاصمة إلى الحاكم .

والحكمة (بالكسر) العدل والعلم والعلم والحلم والنبوة والقرآن والإنجيل . وهي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاها .

ويتضح أن الجذر اللغوي (ح.ك.م) في لسان العرب ، فهو يستعمل بدلالات متعددة ، ومعاني متقاربة ومتجانسة .

---

[1] ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين المصري لسان العرب بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ،1410 هـ ، 1990 م، ج 12 ص 140-145 .

المطلب الثاني: مفهوم الحاكمية اصطلاحا

الحاكمية (Governance) مشتقة من الكلمة الإنجليزية (Govern) أي يحكم ومنها أتت (Government)، (Governor)، (Governance) وتعني حكومة ، حاكم ، وحاكمية بالتتابع . وبهذا استقر رأي الاقتصاديين والمحللين والخبراء على أن مصطلح (Corporate Governance) يعني حوكمة الشركات أو الحاكمية المؤسسية نظرا لأهميتها البالغة من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية . حيث تتمثل الحاكمية المؤسسية في مجموعة العلاقات التى تجمع بين الإدارة التنفيذية للشركة ، وجلس إدارتها من جهة ، ومساهميها وأصحاب المصالح الآخرين من جهة أخرى . [1]

الحاكمية المؤسسية :" هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ، ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها ، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ".[2]

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية OECD: فقد أوردت مفهوماً للحاكمية المؤسسية على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية .[3]

كما اعتمد البنك المركزي الأردني تعريف الحاكمية المؤسسية بأنها : " مجموعة من العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ، ومجلس إدارتها ، ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة ، كما أنه يبين التركيبة التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة ، والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ، ومراقبة تحقيقها

---

[1] خوري ، نعيم ، (2006) . الشفافية والحاكمية في الشركات ، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونسسن الأردنييين ، العدد 67 -68 ، ص 3-5 .

[2] حبوش ،محمد (2007) ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ص 25 .

[3] OECD, (2004), OECD Principles of Governance, OECD Publications service, france p.10

، إن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لمجلس الإدارة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي هي في مصلحة المؤسسة ، وبالتالي تساعد المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة " .[1]

وعرفها (Hermanson and Rittenberg) على أنها: "تمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها من قبل الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر"[2].

كما عرفها العشماوي بأنها: " التحكم في المؤسسة لأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المنظمات باستغلال أموالهم ذاتيا أو باستثمارها في مشروعات غير رشيدة اقتصاديا"[3]

ويرى الباحث بأن الحاكمية المؤسسية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين والقواعد التي تضمن كُلاً من الشفافية والإفصاح والعدالة لا سخدامها بإدارة المنشأة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف المنشأة عليها لحماية اصحاب المصالح والحقوق المالية للمساهمين وذلك بهدف تحقيق أهداف واستراتيجيات.

---

[1] البنك المركزي الأردني ،(2004) . التحكم المؤسسي : كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك ، ص 5.

[2] Hernanson, D. and Rittenberg (2003). **"Internal Audit and Organizational Governance".** The Institute of Internal Auditore Research Foundation, P.27.

[3] العشاوي، محمد عبدالفتاح (2005). إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية. **ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد**، شرم الشيخ، مصر، 20-24 مارس، ص100.

المبحث الثاني

نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية

يعود ظهور الحاكمية لزمن بعيد، فالأساس النظري والتاريخي للحاكمية يرجع أولا لنظرية الوكالة التي يعود ظهورها أولا للأمريكيين Berls & Means سنة 1976، اللذين لاحظا أن هناك فضلاً بين ملكية رأسمال الشركات وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركات[1].

وبعد ذلك جاء الأمريكان الحائزان على جائزة نوبل للاقتصاد Jensen & Meckiling سنة 1976 عندما قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة : (أن نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص "الرئيسي –Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent" لكي يقوم نيابة عنه ببعض المهمات، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة لإنجاز بعض الخدمات، ومن ثم يخوله صلاحيات اتخاذ القرارات لصالح الرئيسي، وذلك من خلال علاقات تعاقدية)، وبالتالي فإن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية الرأسمال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والإدارة الموكلة للمديرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل صالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات هذه النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذالك الأهداف بين المديرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذين الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى .[2] يلجأ المديرون حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، وكذلك شبكة العلاقات بالموردين والعملاء، وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المدير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالح وأهدافه الشخصية أو لا قبل مصالح المؤسسة (خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل)، لمواجهة هذا الانحراف الذي تعده النظرية إخلالا بشروط العقد الذي يربط بالشركة ويلجئ المساهمين لتعديل سلوك المدير السلبي للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية رقابية عن طريق إنشاء نظام حاكمية الشركات يملك آليات وأدوات

---

[1] فاتح، دبلة وعيشي، بن بشر. (2008) حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ص 15.

[2] علي، عبدالوهاب نصر، وشحاتة، شحاتة السيد، (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية ص 18.

رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابية التبادلية بين المديرين (رئيس، المرؤوس)، وكذلك الرقابة المباشرة للمساهمين .[1]

أما في الأردن فان مفهوم ومبادئ حاكمية الشركات متواجدة في العديد من القوانين والتشريعات الأردنية التي تطرقت في بعض موادها لبعض بنود الحاكمية المؤسسية وأهم هذه التشريعات هي ما يلي:

1) قانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971: الذي عزز الحاكمية المؤسسية لدى مؤسسات الجهاز المصرفي، وتشمل ترخيص البنوك، وصلاحيات التدقيق والتفتيش عليها.[2]
2) قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته : الذي عالج موضوع تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركات والصفات الواجب توفرها في عضو مجلس الإدارة .[3]
3) قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000: واشترط هذا القانون أن لا يكون عضو مجلس الإدارة عضوا في مجلس إدارة بنك أو مدير عاما لبنك آخر،[4] وضرورة تشكيل لجنة تدقيق في كل بنك من أعضاء مجلس الإدارة وضرورة تعيين مدقق حسابات خارجي.[5]
4) قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002: ونصت المادة (7) من ها القانون على تشكيل هيئة مرتبطة بمجلس الوزراء تسمى هيئة الأوراق المالية، تهدف لحماية المستثمرين وحماية سوق رأس المال من خلال تنظيم وإصدار الأوراق المالية، والإفصاح اللازم.[6]
5) في عام 2004 أصدر البنك المركزي الأردني كتيب إرشادات لأعضاء مجلس إدارات البنوك لتعزيز الحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي، وفي عام 2007 قام بإعداد دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن ليصار إلى تطبيقها اعتبار من تاريخ 2007/12/31.[7]
6) عام 2008 أصدرت هيئة الأوراق المالية دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان والتي تم تطبيقها اعتبار من تاريخ 2009/01/01.[8]

---

[1] فاتح وعيشي (2008) مرجع سابق ص 15

[2] البنك المركزي الأردني (2013) .القوانين والأنظمة ، قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=78 تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/19

[3] دائرة مراقبة عام الشركات (2009) . قانوت الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، تاريخ 2006/11/01 . **http://ccd.gov.jo/documents/ROLP/Lis/1/1/44.pdf** . تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/19

[4] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون البنوك رقم (28)لسنة 2000، المادة 22\أ.

[5] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون البنوك رقم (28)لسنة 2000، المادة 32\أ.

[6] هيئة الأوراق المالية (2002). **قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002.**المادة رقم (7).

[7] البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن**، مرجع سابق.

[8] هيئة الأوراق المالية (2008). **دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.** **http://www.jsc.gov.jo\llibray\835511120994126053.pdf تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/19**

7) في عام 2013 أصدر البنك المركزي الأردني التعليمات المعدلة لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتي تهدف إلى زيادة قدرة العملاء على المقارنة في التعامل مع البنوك وتحول دون قيام البنوك بفرض شروط قد تكون مجحفة، كاشتراط حق البنك في رفع سعر الفائدة.[1]

8) قانون المعاملات الإلكترونية رقم 15 لسنة 2015.[2]

9) قانون أعمال الصرافة رقم 44 لسنة 2015 .[3]

10) قانون معدل لقانون.[4]

11) قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع لسنة2019 ويقرأ مع القانون رقم (33) بسنة 2000 وتعديلاته.[5]

[1] البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، ص28

[2] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15)لسنة 2015

[3] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون أعمال الصرافة رقم (44)لسنة 2015

[4] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون الشركات لسنة 2018 ويقرأ مع القانون رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته

[5] البنك المركزي الأردني، **القانون والانظمة**،المرجع السابق، قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع لسنة2019 ويقرأ مع القانون رقم (33) بسنة 2000 وتعديلاته

المبحث الثالث

مشروعية الحاكمية المؤسسية

استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية أن تشق طريقها وان تقوم بمهمتها بدرجة قوية وفعالية وان تحقق انتشارا واسعا في العالم، وعلى الرغم من ذلك ما زالت تحتاج إلى الدعم والرعاية حتى تستمر في نموها وتطورها وان تصمد في مواجهة الأزمات التي أخت تهز الكثير من المؤسسات المالية والعالمية، وبما أن طبيعة وفلسفة عمل المؤسسات الأخرى، وبالتالي فان المؤسسات المالية الإسلامية في أمس الحاجة لتطبيق معايير ومبادئ الحاكمية المؤسسية (والتي هي في الأصل مبادئ متجذرة في الشريعة الإسلامية والإجماع عليها [1]).

أولا: الأدلة على مشروعية الحاكمية المؤسسية

إن من مبادئ الشريعة الإسلامية عموما والاقتصاد الإسلامي خصوصا مبدأ التوازن التوازن والعدالة[2]، قد رأينا بأن الحاكمية المؤسسية تهدف إلى تحقيق هذا المبدأ بشكل عام بين أطراف العمل. وقد تجلى ذلك من خلال مجموعة من الأدلة والنصوص الشرعية التي تحث على الأمانة والصدق والإخلاص في العمل وعدم أكل أموال الناس بالباطل.

وفيما يلي أهم الأدلة على مشروعية الحاكمية المؤسسية:

1- مجموعة النصوص الدالة على وجوب الحكم بين الناس بالصواب والسداد استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، لقوله تعالى : ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [4] وفي ذلك ثناء من الله تعالى على رسوله لوط وعلى النبيين الكريمين داود وسليمان بالعلم الشرعي والحكم بين الناس بالصواب والسداد [5]

---

[1] السرطاوي، محمود علي (2013). حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، **ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتعبية.** عمان، 21-22 ، ص8.

[2] حطاب، كمال(2004). عرض كتاب ما هو الاقتصاد الإسلامي، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، مجلد 10، عدد3، ص164.

[3] سورة الأنبياء ، آية 74 .

[4] سورة الأنبياء ،آية 78.

[5] السعدي ، عبدالرحمن بن ناصر .(2002) **تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن** .ط1 ، ، تحقيق : عبدالرحيم بن معلا ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، م1 ، ص 1021-1022 .

2- مجموعة النصوص الشرعية التى تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا شك أن عدم الالتزام بهذه الضوابط هو من المعروف الذي يجب الأمر به . ومن هذه النصوص قوله سبحانه وتعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[1]

ففي هذه الآية تفضيل من الله لهذه الأمة بهذه الأسباب ، التي تميزوا بها عن سائر الأمم ، وأنتم خير الناس للناس نصحا ومحبة للخير ودعوة وتعليمات وإرشادا وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر وجمعا بين تكميل الخلق والسعي في منافعهم وبين تكميل النفس بالإيمان بالله والقيام بحقوق الإيمان .[2]

[1] سورة ال عمران ، آية 110 .
[2] مرجع سابق

المبحث الرابع

اهداف الحاكمية المؤسسية

تهدف الحاكمية المؤسسية لوضع المبادئ والضوابط التي تؤدي لتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح، مع مراعاة مصلحة العمل والموظفين، وكذلك الحد من إستغلال السلطة في غير الصالح العام الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الإستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما وتؤكد هذه المبادئ على أهمية الإلتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، وتشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، تكون لها مهام وإختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ، كما أن هناك عدة أهداف تعمل الحاكمية المؤسسية على تحقيقها وهي[1]:

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
3- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
4- الإرتقاء بالمعايير ودفع عجلة إصلاح أنظمة الحاكمية المؤسسية.
5- إيجاد هياكل إدارية تضمن محاسبة الإدارة أمام المساهمين.

أما أبو عجيلة وحمدان فقد أشار إلى العديد من أهداف الحاكمية المؤسسية من أهمها ما يلي:

1- أهداف ععلى مستوى الإقتصاد القومي، وتتضمن: زيادة الثقة في الإقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الإستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية "صغاؤ المساهمين"، ونمو القطاع الخاص ودعم قدرته التنافسية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق معدلات النمو المطلوبة.
2- أهداف على مستوى الشركة، وتتضمن: تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وتحقيق الحماية للمساهمين، ومراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من إستغلال السلطة في غير المصلحة العامة، وتعظيم الربحية، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي،

[1] نسمان، إبراهيم إسحق (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص.17 .

والإلتزام بأحكام القانون، وتكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام وإختصاصات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ، ومراعاة وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين.[1]

[1] أبو عجيلة عماد محمد علي، وحمدان، علام (2009). أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن). جامعة السابع من ابريل، الزاوية، ليبيا ص33.

المبحث الخامس

أهمية الحاكمية المؤسسية

لقد اكتسبت الحاكمية المؤسسية أهمية على كافة المستويات، وأصبحت عنصر هام من عناصر تكوين المنظمات بكافة أشكالها، وذلك للحاكمية المؤسسية من اثر في الشركات حيث تعمل على تعزيز الإستثمار وتحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول أسواق عالمية وكذلك تقليل المخاطر من خلال تنويع الأصول .[1]

ويشير خوري إلى أن الحاكمية المؤسسية تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة، وتحسن أسعار الأسهم في السوق، كما تساعد الحاكمية المؤسسية على تحسين وتطوير نوعية الكفاءة القيادية في المؤسسة وتحسن أيضا من جودة الإنتاج السلعي والخدمي في الشركة، وتدعم الشفافية في عمليات المؤسسة كما تعزز ثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها[2].

وتتمثل أهمية الحاكمية بالنسبة :

أولا : للشركة أو المؤسسة

إن تطبيق الشركات للحاكمية المؤسسية يزيد قدرتها على تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي نظرا لارتباطها بالأداء المالي وتعظم قيمتها السوقية في السوق ، ذلك أن التطبيق الجيد للحاكمية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالشركة ، ويزيد من قدرتها على استغلال مواردها وإمكاناتها بكفاءة وفاعلية [3]. كما أن تطبيق الشركات للحاكمية المؤسسية يدفع بها إلى إعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات التى تتبناها ، ويحفزها نحو الاعتماد على أسس صحيحة وسليمة في اتخاذ القرارات والتركيز على الأداء في اعتماد السياسات التى تؤدي إلى تحسين أداء الشركة [4]. كما أن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يؤدي إلى حصول الشركة على تقرير مالي يتمتع بقدر كبير من النزاهة والشفافية والموضوعية.[5]

---

[1] المناصير، عمر (2013). أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية للدراسات العليا، الزرقاء، الأردن ص44.

[2] خوري، نعيم (2003). أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي. المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردني. عمان، الأردن ص 35.

[3] جداد ، نعام سليمان عيد (2014) . دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان : دراسة ميدانية . رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء ، ص 15

[4] عثماني ، ميرة (2012) أهمية الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر . رسالة ماجستير ، جامعة مسيلة ، الجزائر ص 43- 44 .

[5] Shah , Ali % butt , Hasan (2009) . Corporate Governance and Eanings Management an Empirical Evidence from Pakistani Listed Companies . European journal of scientific research .p.624-628 .

ثانيا : للمساهمين

إن تطبيق الشركات للحاكمية المؤسسية بشكل جيد يسهم في حصول المساهمين على كافة حقوقهم وحفظها ، ومن ضمنها حقهم بالمشاركة في القرارات التى تؤثر على أداء الشركة على المدى البعيد ، كما يؤدي إلى تحقيق مبدأ العدالة والمساواة في التعامل فيما بينهم ، وتمنحهم الشعور بالأمان حول قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من الاستثمارات ، وتكشف لهم عن المخاطر الناجمة عن الاستثمار في الشركة [1].

ثالثا : لاقتصاد الدولة

إن التطبيق الجيد للحاكمية المؤسسية يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، ودفع عجلة الاقتصاد نحو تحقيق التقدم و الإزدهار من خلال الإلتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية وموثوقية البيانات وجودة المعلومات ، مما يعكس صورة إيجابية عن معاملات وإجراءات الشركة المحاسبية والمالية في أذهان المستثمرين ، بالتالي يسهم في استقطاب العديد من الاستثمارات .[2] .

يعتبر القطاع المصرفي من أهم مكونات أي إقتصاد، ويخضع هذا القطاع محليا وعالميا للرقابة، إضافة إلى إمكانية استخدامه لشبكات الأمان المالي الحكومية. وعليه فإنه من الضروري جدا أن يتوفر لدى القطاع المصرفي نظام حاكمية مؤسسية قوي. وتتبع أهمية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي من حقيقة أن تمويل هذه المؤسسات يأتي من أموال الآخرين وخاصة المودعين، وما لذلك من آثار كلية أصبحت تتعاظم نظرا للبيئة التنافسية والمتقبلة التي يعمل بها القطاع المصرفي.[3]

---

[1] الخضيري ، محسن أحمد (2005) . حوكمة الشركات ط 1، القاهرة ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، ص 59-60

[2] Netson , Stelpon (2001) .International Convergence in Corporate Governance . center for International Private Enterprise , Washington p. 16- 17 .

[3] البنك المركزي الأردني، (2004). التحكم المؤسسي: كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك. عمان، الأردن ص 15.

المبحث السادس

مبادئ الحاكمية المؤسسية

المطلب الأول

مبادئ الحاكمية من المنظور العام

يتم تطبيق الحاكمية المؤسسية وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 ، إلَا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بمراجعة عذه المعايير وعدلتها في عام 2004 ، فأصبحت ستة معايير بدلا من خمسة ، وتتمثل في : [1]

المبدأ الأول : مبدأ الإفصاح والشفافية

يتضمن هذا المبدأ الإفصاح السليم ، والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة ، بما في ذلك المركز المالي ،والأداء ، وحقوق الملكية ،والحاكمية المؤسسية ويندرج تحت هذا المبدأ المبادئ الفرعية الآتية : [2]

1- ينبغي إعداد المعلومات ، والإفصاح عنها طبقا للخصائص النوعية للمعلومات للمحاسبة .
2- أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة ، بما في ذلك : المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ، العمليات التصلة بأطراف الشركة، والتقارير المالية ، وأهداف الشركة والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت ، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والعوامل والمخاطرة المتوقعة ، والموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين، وهياكل سياسات الحاكمية، وبصفة خاصة ، ما يحتويه أي نظام أو سياسة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها .
3- أن يتم التدقيق الخارجي بواسطة مدقق مستقل ، كفؤ مؤهل .

---

[1] OECD (2004). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, OECD publications service,Paris, France p. 6- 36

[2] خليل ، محمد (2003) ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية ، http://www.shbab1.com/2minutes.htm ص 47 تاريخ الزيارة 2019/11/20

4- على الندققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة، والمحاسبة أمام المساهمين ، فواجبهم تجاه الشركة هو القيام بممارسة كافة ما تقتضيه العناية ، والأصول المهنية في عملية التدقيق .

المبدأ الثاني : حماية حقوق المساهمين

يتضمن هذا المبدأ الحفاظ على الحقوق الأساسية للمساهمين ويسهل لهم ممارسة حقوقهم ويندرج تحت هذا المبدأ المبادئ الفرعية الإتية :[1]

1- أن يسمح للمساهمين في توجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة ، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالتدقيق الخارجي ، وانتخابات أعضاء مجلس الإدارة .
2- أن يكون للمساهمين الحقوق الأساسية في شراء أو بيع الأسهم ، والمشاركة والتصويت والانتخاب في الهيئة العامة للمساهمين ، وانتخاب ، وعزل أعضاء مجلس الإدارة ونصيبه من أرباح الشركة .
3- أن يضمن للمساهمين الحق في المشاركة والحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أية تغييرات أساسية في الشركة .
4- أن يكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين.

المبدأ الثالث : المعاملة العادلة للمساهمين (المساواة بين المساهمين)

يركز هذا المبدأ على تحقيق المساواة والعدالة بين المساهمين ، وحقهم في الحصول على حقوقهم القانونية ، والمشاركة في القرارات الأساسية ، والاطلاع على نتائج أعمال مجلس الإدارة . ويتضمن ها المبدأ : معاملة المساهمين معاملة متساوية ، منع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري ، الإفصاح عن العمليات ، إجراء عملية التصويت لكل مساهم ، والسماح بالعمليات والإجراءات المتعلقة بالإجتماعات العامة للمساهمين بتحقيق معاملة متساوية لكافة المساهمين [2].

---

[1] عبيدات ، غيث محمد (2010) ، **مدى التزام شركات الأمين الأردنية بتعليمات الحاكمية المؤسسية وأثرها في تعزيز الإفصاح والشفافية : دراسة ميدانية تحليلي** ، رسالة ماجستير ، جامعة جدارا ص 44 .

[2] OECD (2004). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, OECD publications service,Paris, France p. 8- 9

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح

يركز هذا المبدأ على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة العامة ، والسماح لهم بالمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة ، ومنحهم القدرة على التواصل مع الشركة بما يساهم في توليد الثروة وتوفير فرص العمل ، وتحقيق الاستدامى للمشروعات المستندة على أسس مالية سليمة ، وحصولهم على التعويضات المناسبة في حال تعرض حقوقهم للانتهاكات . ويتضمن مبدأ دور أصحاب المصالح : تحقيق المصالح وفقا للقانون أو الاتفاقيات ، التعويض مقابل انتهاك الحقوق ، تطوير الآليات المشاركة ، تقديم المعلومات في الوقت المناسب والاهتمام بالممارسات [1].

المبدأ الخامس : مسؤولية مجلس الإدارة

يتضمن هذا المبدأ التوجيه، والإرشاد للشركة ، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة، والمساهمين ، ويندرج تحت هذا المبدأ ما ياتي : [2]

1- يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملو على أساس من المعلومات الكاملة ،وبحسن النية ، مع العناية الواجبة ، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة ، والمساهمين .

2- على المجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية . وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصالح في الشركة واهتماماتهم .

3- هنالك مهام ووظائف رئيسية يجب على مجلس الإدارة أن يقوم بها وتتضمن :

- مراقبة ممارسات الحاكمية المؤسسية بشكل فعال وإجراء التغير إذا لزم الأمر .
- تبديل الإدارة التنفيذية عندما يكون الأمر ضروريا قيستدعي الحاجة.
- تحديد مكافأت ورواتب كبار الموظفين التنفيذيين.

ويشير أبو العطا ، الى أن دور مجلس الادارة الجيد في الحاكمية المؤسسية يضمن للمستثمرين في الشركة أن الأصول التي قاموا بأستثمارها يجري ادارتها من قبل إدارة الشركة بشكل يضمن عدم

---

[1] OECD (2007). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, OECD publications service,Paris, France p. 14-20

[2] سليمان ،محمد مصطفى (2006) **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري : دراسة مقارنة**، (ط2) ، مصر : الدار الجامعية ص 26.

الضياع وإساءة الاستخدام لحقوق المساهميين بما يضمن تحسين الأداء المالي للشركة، وزيادة قيمتها الاقتصادية [1].

المبدأ السادس : ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية

يركز هذا المبدأ على ضرورة بناء أساس منظمي وتنظيمي وقانوني فعال يستند عليه كافة الأطراف في السوق لبناء وتأسيس علاقات تعاقدية خاصة . ويتشكل هذا الإطار من مجموعة من العناصر المتمثلة في القوانين والتعليمات واستعدادات التنظيم الذاتي والإلتزامات الطوعية والممارسات العملية الناجمة عن ظروف معينة لبيئة المنظمة ، وتختلف هذه العناصر من بيئة إلى أخرى . ويتصف الإطار الفعال لحوكمة الشركات بالمرونة والقابلية للتعديل بسبب تغير ظروف العمل وتراكم الخبرات ، على أن يتناسب التطور الحاصل مع الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق ودوافع الأفراد في السوق ومستوى الشفافية والكفاءة في الأسواق ، وهذا الأمر يدعو الشركات والدول على حد سواء مراقبة إطار حوكمة الشركات فيها . كما أن عملية بناء وتطوير الإطار الفعال لحوكمة الشركات تتطلب تحقيق التوافق والإنسجام بين المتطلبات القانونية والتنظيمية التى تؤثر على تطبيق حوكمة الشركات وقواعد وإجراءات القانون والشفافية وإمكانية التنفيذ . ويتضمن مبدأ الإطار الفعال للحاكمية المؤسسية : العمل وفق المعلومات الحكم الموضوعي المستقل ، وتوفير الوقت المناسب لإتاحة المعلومات[2] .

[1] أبو العطا، نرمين (2003) ، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، العدد (8) ص30 .

[2] OECD (2007). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, OECD publications service,Paris, France p30 36

والشكل الآتي يمثل ملخصاً لمبادئ الحاكمية المؤسسية وما يتضمنه كل مبدأ:

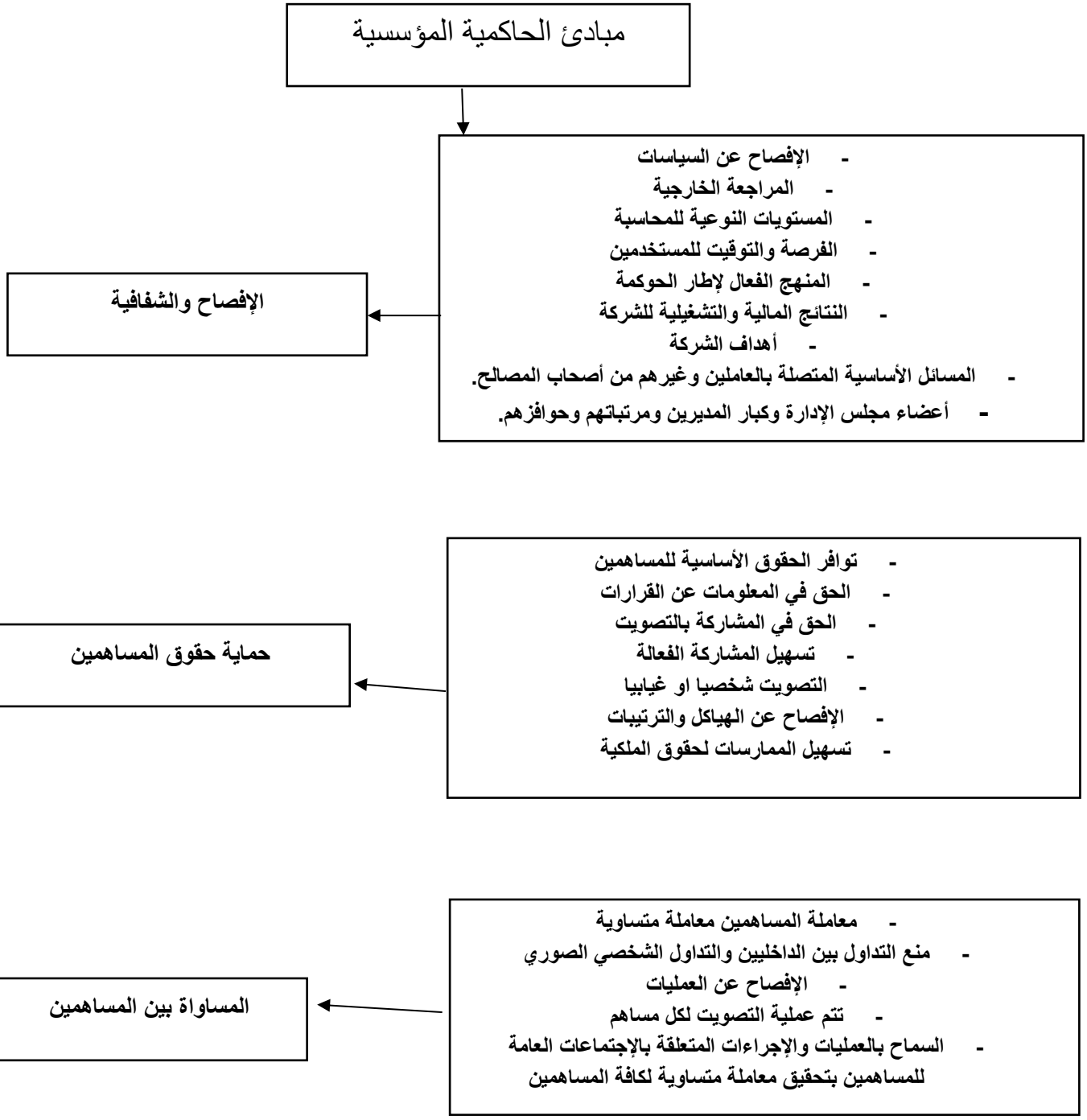

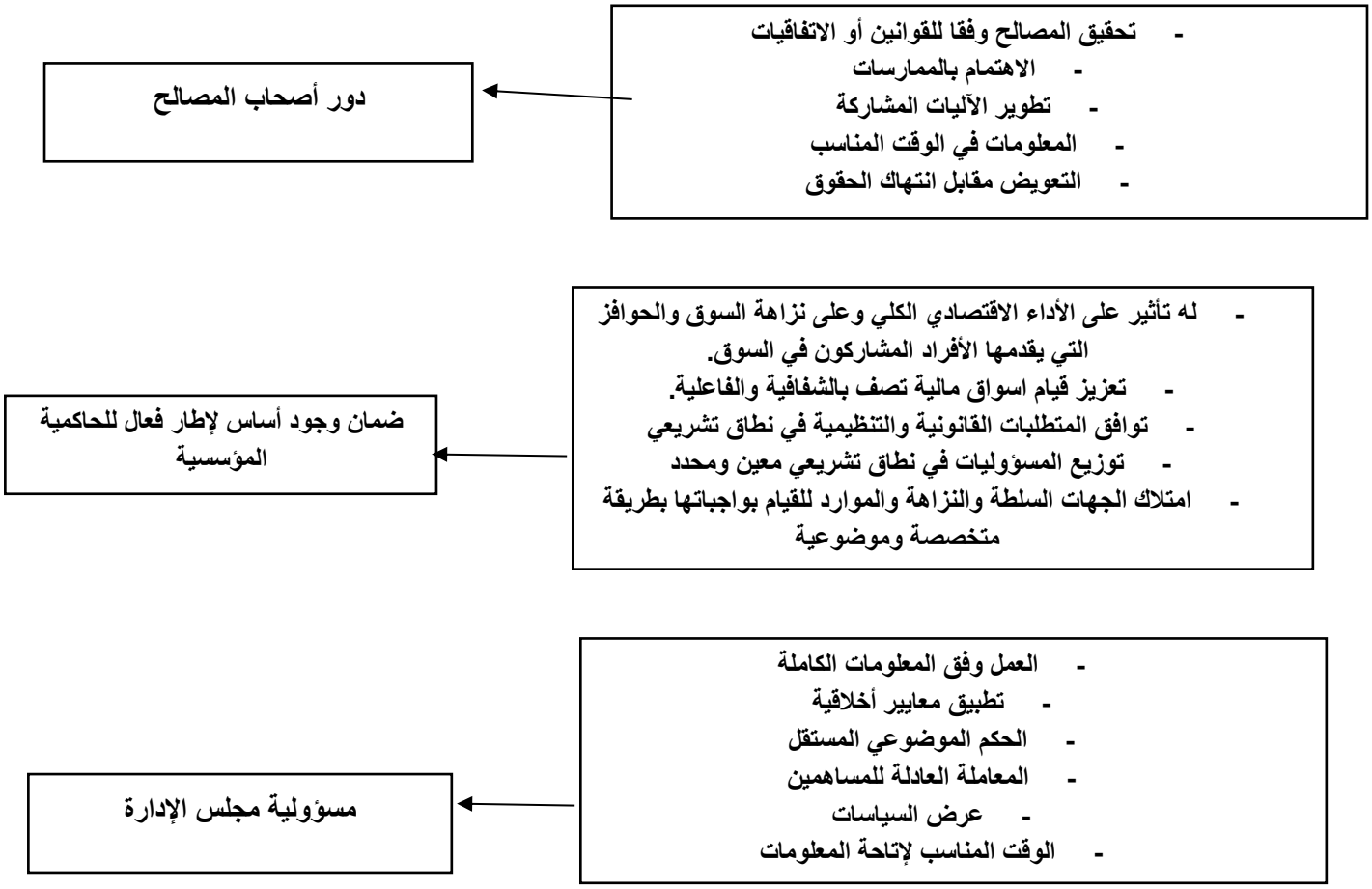

الشكل (1): مبادئ الحاكمية المؤسسية[1]

[1] الشطناوي، فراس أمين عواد (2015). **دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل.** أطروحة دكتورة غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص 11.

المطلب الثاني

مبادئ الحاكمية من المنظور الإسلامي

تتمثل مبادئ الحوكمة من المنظور الإسلامي بالآتي:

المبدأ الأول: العدالة: تُعتبر العدالة من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية[1]، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾[2]آ ، وقولة تعالى : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾[3]

المبدأ الثاني: المسؤولية: لقد حددت الشريعة الإسلامية المسؤولية على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة؛ كون المسؤولية تكون أولاً أمام الله، لأن أية مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسؤولاً فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسؤول أولاً أمام الله عز وجل، إضافة إلى إن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار تم اتخاذه في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار.[4]

وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾[5] ، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا ۚ أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾[6].

المبدأ الثالث: المساءلة: يرى كل من سليمان ناصر وربيعة بن زيد أن المساءلة تعني ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء من خلال إثابة المُجد في عمله ومعاقبة المقصر بالاعتماد على نظام داخلي للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، مع وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة، ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة

---

[1] عمر، محمد عبدالحليم(2005) ."**حوكمة الشركات : تعريفة مع إطلالة إسلامية** " ، ورقة عمل أساسية ، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، 23 إبريل ، ص 9.

[2] سورة النساء، الآية: ١٣٥.

[3] سورة الأنعام، لآية: ١٥٢.

[4] بورقبة، شوقي(2009) . "**الحوكمة في المصارف الإسلامية** " ، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، سطيف ، الجزائر ، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2019/11/16 : متوفر : file:///C:/Users/Ashraf%20AlQatarneh/Downloads/BookHiwar-P1.pdfص 12.

[5] سورة الإسراء الآية : 13 .

[6] سورة المجادلة ، الآية : 6 .

لمن يخل بها، حيث إن الأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي.[1]

المبدأ الرابع: الشفافية: تُؤكد الشفافية على معاني كثيرة كالصدق والأمانة والدقة وشمولية المعلومات المقدمة للأطراف والأفراد الذين لا يتمكنون من الإشراف على مصالحهم بشكل مباشر، حيث يستفيدون من المعلومات الشاملة في التعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم، وتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم.[2]

ويرى الباحث أن المنظور الإسلامي للحاكمية جاء شاملاً متكاملاً للمبادئ العالمية للحاكمية المؤسسية (مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، إذ أكد المنظور الإسلامي على حماية حقوق المساهمين من خلال الإفصاح والشفافية، وأكد على تحديد مسؤولية الأفراد بكل صدق وأمانة، كما ونظر إلى عملية المساءلة بتوضيح قانون الثواب والعقاب من خلال المساءلة على أساس العدل والمساواة.

بناء على ذلك يُمكن التعرف على بعض أوجه الاختلاف بين الحاكمية في المصارف التقليدية والحاكمية في المصارف الإسلامية، إذ تم أخذ المعلومات من سليمان ناصر وربيعة بن زيد وتم إدراجها من قبل الباحث في الجدول الآتي[3]:

---

[1] ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة (2013) **" دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية " المؤتمر الدولي الثامن بعنوان : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات** ، جامعة حسيبة بن بوعلي : الشلف ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المنعقد في 19 و 20 نوفبر ، ص 19

[2] ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة **مرجع سابق** ص19

[3] ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة، **مرجع سابق**، ص 22.

الجدول (1)

أوجه الاختلاف بين الحاكمية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية

الرقم	الحاكمية في المصارف الإسلامية	الحاكمية في المصارف التقليدية
1	تحتل المنظومة القيمية الإسلامية المكان الأهم في توجيه الحوكمة لديها، إذ ينبثق الحوكمة لديها من الرؤى والتصورات الإسلامية في المجال الاقتصادي	تعتمد على التوسع الانتمائي والتمويلي والإفراضي وتعظيم العوائد إذ يُعد الموجه الأكبر للحاكمية لديها والمولد الأهم لأفكارها وآلياتها.
2	تولي الحاكمية الإسلامية لديها قدراً من اهتمامها للقواعد الأخلاقية والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثالاها الجيد لمقتضيات الحوكمة.	تعتمد على ثقة القوانين الجامدة، حيث يكتسب المديرون والموظفون من خلالها القدرة على إخفاء أخطائهم المالية؛ الأمر الذي يوفر لهم الحماية وعدم المساءلة.
3	تتسم الحاكمية بالشمولية؛ نظراً لاعتمادها على معايير اجتماعية ومهنية وشرعية، بالإضافة إلى المعايير المالية.	عدم اتسامها بالشمولية؛ نظراً لرؤيتها إلى تعظيم العوائد الربحية، أما دورها في خدمة المجتمع فغالباً ما يكون على سبيل الدعاية والإعلان؛ لتحقيق أهداف مالية وربحية محضة.
4	تجمع الحاكمية لديها بين معايير الحاكمية التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح، وبين المعايير الشرعية من حيث توافق الأنشطة مع الأحكام الشرعية؛ الأمر الذي يُشير إلى نظام حوكمة ثنائي	تعتمد الحاكمية لديها على معايير الحاكمية التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح.
5	تُعد هيئة الرقابة الشرعية الدعامة الأساسية لمفهوم الحاكمية لديها، حيث يتوفر مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة لمراقبة الجانب الإداري، وهيئة الرقابة الشرعية لمراقبة مدى توافق العمليات مع الشريعة الإسلامية	لا يتوفر ذلك لدى المصارف التقليدية

المبحث السابع

علاقة الحاكمية المؤسسية بالبنوك

نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به البنوك في الاقتصاد المحلي والعالمي ، فإن تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في البنوك يعد امرا في غاية الأهمية لضمان سلامتها وتحقيق الكفاءة في الأداء ، ولدعم دورها في خدمة الاقتصاد القومي ، ويرى بعض الخبراء أن الحاكمية من المنظور البنكي تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك ما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة ، و وفقا لقرارات لجنة بازل بازل (وهي لجنة للرقابة المصرفية) فإنها ترى أن الحاكمية المؤسسية من المنظور البنكي تتضمن الطريقة التى تدار بها المؤسسات البنكية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا التى من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة البنكية بما يأتي [1]:

- وضع أهداف البنك (بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للملاك).
- مراعاة مصالح مختلف الأطراف من المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم .
- إدارة أنشطة البنك وتعاملاته بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين .

وإدراكا من لجنة بازل بأهمية التطبيق السليم للحاكمية في البنك فقد أصدرت العديد من الأوراق حول موضوعات محددة تم التاكيد فيها على أهمية الحاكمية ، وقد أشارت هذه الأوراق إلى بعض الاستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتطبيق الحاكمية بصورة سليمة داخل البنك منها : [2]

1- توافر دليل عمل ومعايير للسلوك الملائم ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير .
2- توافر استراتيجية واضحة للبنك يتم على ضوئها قياس نجاح المنشأة ككل ، ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح .
3- التوزيع السليم للمسؤليات ، ومراكز اتخاذ القرار متضمنة نظام هرمي لسلطات الاعتماد المتدرجة بداية من الأفراد وحتى مجلس الإدارة .

---

[1] بنك الإسكندرية ، (2003) . **النشرة الاقتصادية ، المجلد 35** ، ص 77 .

[2] Stefan , h , (2004) **, corporate governance and basel 2 , bis asaim office , bank for international settlements apecfinance and development program** , 19-22 may 2004, P.32

4- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدققي الحسابات .

5- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية تتضمن وظائف التدقيق الداخلي والخارجي ووظائف ادارة المخاطر .

6- فرض رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التى يتصاعد فيها احتمال تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في البنك .

7- تقديم الحوافز المالية والادارية للادارة العليا التى تحقق العمل بطريقة ملائمة للموظفين سواء أكانت على شكل مكأفات أم ترقيات أو أي شكل آخر .

8- التدفق المناسب للمعلومات سواء إلى داخل البنك أو خارجه .

المبحث االثامن

دور الحاكمية في رفع كفاءة المصارف الإسلامية

يعتبر موضوع الكفاءة المصرفية ومحدداتها من المواضيع بالغة الأهمية لما تلعبه المنشآت المصرفية من دور رئيسي في تمويل الاقتصاد من خلال دور الوساطة الذي تلعبه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء لهذه المنشآت وتحليل العوامل المحددة لذلك أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء، حيث تتمثل الكفاءة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة.

حيث أن الحاكمية تهدف بتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف ذوي المصالح المختلفة، والحد من استغلال المديرين لمركزهم وتوفرهم على المعلومات في تسيير المنشأة وفقا لأهدافهم الشخصية، أي أنها تهدف لتقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف، مما يؤدي إلى الرفع من كفاءتها التشغيلية، كما أن وضع أسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف .ولكن في نفس الوقت وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يؤدي إلى عدم إمكانية هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة الإسلامية، مما يدفع إلى تخفيض هامش أرباح المديرين في المصارف الإسلامية مقارنة بمثيلاتهم على مستوى المصارف التقليدية، حيث سيعمل مديري المصارف الإسلامية على إلغاء كل العمليات المصرفية التي لا توافق الشريعة الإسلامية حتى ولو كانت جد مربحة .كما أن عدم اتسام هيئة الرقابة الشرعية بالفعالية والكفاءة والوضوح في إصدار الفتاوى يمكن أن يكلف المصرف الإسلامي تكاليف إضافية تؤثر على تنافسيته وكفاءته أمام المصرف التقليدي الذي لا يتحمل هذه

المصاريف الإضافية، وفي نفس الوقت ربما يؤدي إلى نفور جمهور الزبائن ومن ثم انخفاض حجم العمليات مما يؤدي حتما إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي.[1]

ويرى الباحث أن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين و في نفس الوقت الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة الشرعية والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارة والأطراف الأخرى .

[1] رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟ حوار الأربعاء، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م ص 20.

الفصل الثاني

تطبيقات الحاكمية المؤسسية في المصارف الإسلامية البنك الإسلامي الأردني

المبحث الأول

نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

*** تعريف البنك الإسلامي الأردني و نشأته:**

يعرف البنك الإسلامي الأردني بأنه "مؤسسة مصرفية إسلامية تسعى لنيل مرضاة الله سبحانه وتعالى من خلال ترسيخ القيم والمثل العليا للمنهج الإسلامي بشكل عام ، وفي مجال المعاملات المالية والمصرفية بشكل خاص "[1].

تأسس البنك الإسلامي الأردني عام 1978 ، حيث يعتبر أول بنك إسلامي يؤسس في الأردن على يد الدكتور سامي حسن حمود رحمه الله . و في عام 2000 تم إستبدال قانون البنك الخاص الذي كان البنك يعمل بموجبه بقانون جديد يحوي فصل خاص بالبنوك الإسلامية و القضايا الرقابية الخاصة بها .[2]

يتكون البنك من 76 فرعا و 29 مكتبا مصرفيا ومكتب خدمات في المخازن الحدودية (بوندد) إضافة إلى العمل كوسيط مالي في سوق عمان المالي من خلال شركة سنابل الخير للإستثمارات والمالية المملوكة للبنك. يعمل لدى البنك 2405موظف ، كما ترتبط أجهزة الصراف الآلي العائدة للبنك و يبلغ عددها 232 جهاز.كما يقوم البنك بأعمال و خدمات مصرفية و استثمارية و تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية و يمتلك البنك مجموعة مميزة من الأعمال يقدم من خلالها خدمات و منتجات شاملة تتراوح ما بين المرابحة و المشاركة و المضاربة والإجارة المنتهية بالتمليك و البيع بالتقسيط ، و كذلك االإستثمار في العقارات من خلال شراء الأراضي و العقارات المشغولة المطورة لأغراض البيع لاحقاً أو التأجير للزبائن و يتمتع البنك بسجل أداء ناجح منذ تأسيسه .[3]

---

[1] البنك الإسلامي الأردني ،**كتيب تقرير المسؤولية الإجتماعية والاستدامة 2018** ، ص 26

[2] https://www.jordanislamicbank.com/ 2019/12/12 م

[3] مرجع سابق

المبحث الثاني

دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني

وبعد الاطلاع على دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني لسنة 2018 وجده في الدليل بأنه تنبُع أهمية الحاكمية المؤسسية بالبنك الإسلامي الأردني بأنها توفر أساساً لتطوير الأداء المؤسسي وهدفها تعزيز الثقة بالبنك وأنشطته المُختلفة. ومن هذا الأساس فأن مصارف البنك تنظر للحاكمية المؤسسية بأنها مفتاح ثقة لجميع أصحاب المصالح ووي العلاقة.[1]

وعلى هذا الأساسا قرر مجلس إدارة البنك اعتماد وتبني دليل الحاكمية المؤسسية والمنشور في تقرير المالي السنوي لديه ، حيث تم إعداده بأفضل الممارسات الدولية، واستند إلى التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك الأسلامية الصادر عن البنك المركزي الأردني.[2]

ويهدف البنك من خلال تبنيه لدليل الحاكمية المؤسسية بتحقيق مبادئه المتمثلة بعدالة التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك، إضافة إلى الإفصاح والشفافية عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين الادارة والجهات المختلفة الأخرى.[3]

يرتكز دليل الحاكمية المؤسسية في الأردن بشكل عام والبنك الإسلامي الأردني ايضا على المبادئ الإرشادية الأربعة وهم [4]:

1. العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة (Stakeholders) من : المساهمين ، المودعين ،الدائنين ، موظفي البنك ، السلطات الرقابية .
2. الشفافية والإفصاح ، بشكل يتمكن من خلالها الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأداؤه المالي .

---

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ، https://www.jordanislamicbank.com/ ص3 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/5 م .

[2] مرجع سابق

[3] مرجع سابق

[4] مقابلة شخصية ، أستاذ محمد حماد ، مدير فرع ، البنك الإسلامي الأردني فرع أبوعلندا 2019/12/12 م .

3. المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة ، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأداؤه المالي.
4. المسؤولية ، ولك من خلال الفصل بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

المطلب الأول

الالتزام بالحاكمية المؤسسية

ذكر في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني كيف يلتزم البنك بالحاكمية المؤسسية من خلال النقاط التالية:[1]

1- تتشكل لجنة منبثقة عن المجلس تسمى "لجنة الحاكمية المؤسسية"، تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء المستقلين، وتتولى اللجنة اللتوجيه والإشراف على إعداد وتحديث الدليل ومراقبة تطبيقه.
2- تضمين تقرير مجلس الادارة السنوي بتقرير للجمهور يبين وجود الدليل ويوضح مدى الالتزام ببنوده، مع ذكر أسباب عدم الالتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.
3- يوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على الموقع الإلكتروني للبنك

www.jordanislamicbank.com

ومن خلال الاطلاع يرى الباحث أن البنك الإسلامي الأردني يقوم بإعداد دليل الحاكمية بعد اعتماده من مجلس الإدارة ويقوم بتوفير نسخة محدثة منه على موقعه الإلكتروني ولاي شخص عند الطلب ويقوم البنك بتشكيل لجنة تسمى لجنة الحاكمية المؤسسية لتوجيه عملية إعداد وتحديث وتطبيق دليل الحاكمية .

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ، مرجع سابق ، ص4 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/5 م .

المطلب الثاني

المبادئ والمرتكزات الأساسية للحاكمية المؤسسية

البنك الإسلامي الأردني في دليله يعتمد خمسة مجالات للمبادئ والمرتكزات الأساسية، وهي حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية ومسؤوليات المجلس، من خلال ما يلي:[1]

1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس والرئيس التنفيذي/ المدير العام، وعلى أن لا تربط بين رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسين مع الرئيس التنفيذي/ المدير العام صلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

2- أن يكون رئيس المجلس عضواً غير تنفيذي.

3- وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها الصلاحيات والمسؤوليات بتحديد ووضوح تامَّين، ووجود أُطر فعالة للرقابة تُحقق الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

4- الحرص على تحقيق العدالة في معاملة جميع الجهات ذات العلاقة، مثل (المساهمين، المودعين، موظفي البنك، السلطات الرقابية).

5- الشفافية والإفصاح بشكل يُمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع البنك وأدائه المالي.

6- المساءلة في العلاقات بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا وبين المجلس والمساهمين وبين المجلس والجهات الأخرى ذات العلاقة.

7- الحرص على تحقيق مبادئ الملائمة في كل من أعضاء المجلس والهيئة والإدارة التنفيذية العليا للبنك.

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ، https://www.jordanislamicbank.com/ ص5 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/5 م .

المطلب الثالث

مجلس الأدارة

هو الهيئة العليا التى تحكم المصرف ، ويتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعملياته وسلامته المالية ،والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين والمزدعين والجهات الأخرى ذات العلاقة، ويقوم المجلس برسم الأهداف الإستراتيجية والمصادقة على أنظمة الضبط الداخلية .[1]

البنك الإسلامي الأردني في دليله بين كيف تكون المجلس وكانت من خلال هذه النقاط سيتم ذكرها الرئيسية ووضع الرابط للذين يريدون الأطلاع أكثر وهي موجودة في دليل من صفحة 5– 22[2]

1) تشكيلة المجلس.
2) ملاءمة أعضاء المجلس.
3) اجتماعات المجلس.
4) واجبات أمين سر المجلس.
5) مهام المجلس وواجباته.
6) واجبات أعضاء المجلس وعددها 5 .
7) واجبات رئيس المجلس وعددها 11 واجب.
8) حدود للمسؤولية والمساءلة.
9) اللجان المنبثقة عن المجلس وهي 8 لجان:
   أ. لجنة الحاكمية المؤسسية.
   ب. لجنة التدقيق.
   ت. لجنة الترشيح والمكافأت.
   ث. لجنة إدارة المخاطر.
   ج. لجنة التسهيلات الائتمانية.
   ح. لجنة المسؤولية الاجتماعية.

[1] مقابلة شخصية ، أستاذ محمد حماد ، مدير فرع ، البنك الإسلامي الأردني فرع أبوعلندا 2019/12/12 م .
[2] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ، https://www.jordanislamicbank.com/ ص 5-22 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/5 م .

خ. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

د. لجنة الامتثال.

وبناء على ذلك يرى الباحث أن تشكيل مجلس الأدارة له جانب كبير من الأهمية في جودة وحسن تطبيق الحاكمية المؤسسية ، وعليه مجلس الأدارة بالبنك الإسلامي الأردني له الدور الاكبر في مجال تطبيق الحاكمية المؤسسية ، وأيضا لانه المسؤول الاول عن اللجان الاخرى التي تطبق الحاكمية المؤسسية .

المطلب الرابع

بيئة الضبط والرقابة الداخلية

البنك الإسلامي الأردني في دليله يبين من خلال النقاط الرئيسية التالية لبيئة الضبط والرقابة الداخلية والشرعية سيتم ذكر النقاط الرئيسية والي يريد الأطلاع أكثر يرجع إلى دليل[1] من صفحة 27–30 :

1) أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
2) دائرة التدقيق الداخلي.
3) دائرة التدقيق الشرعي الداخلي.
4) التدقيق الخارجي.
5) دائرة إدارة المخاطر.
6) دائرة مراقبة الامتثال.

وبناء عليه فأن بيئة الضبط والرقابة الداخلية بالبنك الإسلامي الأردني تم التعبير عنها بأنها السياسات والإجراءات الداخلية ، وبالتالي لا يمكن ان يعبر عنها بأنها لجنة من لجان الحاكمية المؤسسية ، ويرى الباحث وبالرغم من أنها ليست من لجان الحاكمية المؤسسية لانها تشكل الاطار الذي يضبط عمل المنشأت بشكل عام وأقسامها المختلفة بما فيها لجان الحاكمية المؤسسية .

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ،المرجع السابق ص 27-30 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/5 م .

المطلب الخامس

العلاقة مع المساهمين

البنك الإسلامي الأردني في دليله يقوم بالإجراءات المناسبة حتى يضمن حصول المساهمين على حقوقهم دون تميز، ومن أهمها ما يلي:[1]

1) اتخاذ جميع الخطوات القانونية لتشجيع المساهمين بما فيهم صغارهم على حضور الاجتماع العادي وغير العادي للهيئة العامة، للمناقشة والتصويت، إما بشكل شخصي أو بالوكالة. ويُراعي التصويت على حده على كل قضية تُثار خلال الاجتماع.
2) حضور أعضاء المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة، ودعوة المدققين الخارجيين لحضور الاجتماع بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تُطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
3) دعوة رئيس أو أحد الهيئة لحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة لقراءة تقرير الهيئة والإجابة عن أي استفسارات قد تُطرح حول الأمور الشرعية.
4) إعداد محضر للهيئة العامة لاطلاع المساهمين حول الملاحظات الت تمت خلاله والنتائج التي تم التوصل إليها، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمين بطرحها وردود الإدارة التنفيذية العليا عليها.

ومن خلال اطلاع الباحث والقراءة الجيدة في هذا المطلب التي تم شرح عنها في الجانب النظري للبحث تبين لدى الباحث بأن البنك الإسلامي الأردني ملتزم بكل حقوق وواجباته اتجاه المساهمين في البنك وهذا كله يدل على تطبيقه للتشريعات الحاكمية بجميع مجالاته.

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ،مرجع سابق ص 27-30 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/9 م .

المطلب السادس

العلاقة مع أصحاب حسابات الأستثمار

البنك الإسلامي الأردني في دليله يبين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك كالتالي:[1]

1) يعمل البنك على المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، سواءً كانت هذه الحسابات للاستثمار المطلق أم للاستثمار المقيد.
2) وبشكل عام، فان المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك، تكون من خلال التزام بعدة نقاط مذكورة في دليل ص 30-31.
3) وبشكل خاص، فان المحافظة على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة تكون من خلال التزام البنك بما ورد في المادة (3) من البند (السادس عشر) من النظام الأساسي للبنك ونصوصه مبين في الدليل ص 31.

ومن خلال اطلاع الباحث والقراءة الجيدة لدليل الحاكمية المؤسسية للبنك الإسلامي الأردني تبين لدى الباحث بأن البنك الإسلامي الأردني يعطي أصحاب حسابات الأستثمار كافة حقوقهم استناداً إلى الحاكمية المؤسسية .

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ،مرجع سابق ص30-31 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/9 م .

المطلب السابع

الشفافية والأفصاح

البنك الإسلامي الأردني في دليله يبين كيف يتم تطبيق والألتزام بمبدئ الشفافية والأفصاح وفيما يلي نبين كيف يطبق البنك الإسلامي الإردني هذا المبدأ[1]:

1. التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
2. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)، وذلك في حال عدم توفر معايير للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا على علم بالتغيرات التي تطرأ على معايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.
3. التأكد من تضمين تقرير مجلس الادارة السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
4. التأكد من تضمين تقرير مجلس الادارة السنوي كحد أدنى ذكرت في دليل الحاكمية للبنك ص 12-13.

ويرى الباحث أن الإفصاح بحد ذاته هو وسيلة لنشر وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط البنك ، وايصالها للجهات المستفيدة وأن مجلس الأدارة بالبنك الإسلامي الأردني ملتزم بتطبيق متطلبات الحاكمية المتعلقة في الأفصاح والشفافية تؤدي إلى تعزيزه ، وذلك من خلال كمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في موقع البنك الإسلامي الأردني ، لذلك يعنبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية ، حيث يعزز ثقة المساهمين والأطراف ذات العلاقة بالبنك ، بحيث تمكنهم من الحصول على المعلومات الصحيحة ، بالوقت المحدد والدقة المطلوبة ، ولذلك يساهم على فهم نشاط البنك وسياساتها وادائها ، والعمليات التى تمت في البنك بكل شفافية ووضوح .

[1] البنك الإسلامي الأردني ، دليل الحاكمية المؤسسية ،مرجع سابق ص 32 ، تاريخ الأطلاع 2019/12/9 م .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

بعد الإنتهاء من انجاز هذا البحث وعرض مفهوم الحاكمية المؤسسية ، ونشأتها وتطورها ، ومشروعيتها ، وأهدافها وأهميتها ، ومبادئها بالمنظور العام والمنظور الإسلامي ، وعلاقتها بالبنوك ، ودورها في رفع كفاءة المصارف الإسلامية ، وتطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك الإسلامي الأردني، وتوصلت من خلالها إلى هذه النتائج والتوصيات .

النتائج

تتلخص نتائج الدراسة في الأمور التالية :

- إن حاكمية الشركات تمثل مجموعة من القواعد والقوانين التي تضبط عمل الإدارة أولا ، وتوجه أداءها بما يحافظ على حقوق جميع الأطراف المرتبطة بالمصرف ، وخصوصا المساهمين وأصحاب الدين .
- تمثل الحاكمية بالمفهوم الإسلامي حماية شاملة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة في المصارف الإسلامية في حال تم تطبيقها من خلال نظام حازم .
- يوجد مواطن اتفاق واختلاف في الحاكمية ما بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.
- أظهر الأردن اهتماما بالغا بتدعيم قواعد الحاكمية المؤسسية وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية والاقتصادية التي من شأنها تعزيز الشفافية والمساءلة وسلطة القانون .
- البنك الإسلامي الأردني يطبق الشفافية والأفصاح في ضوء الحاكمية الإسلامية .
- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الإسلامي الأردني كصمام أمان ،حيث يتم الإفصاح بشفافية عن الفتاوي الصادرة عنها لاطلاع الجمهور.
- البنك الإسلامي الأردني يحكم من داخله وخارجه ، فهي تحكم بالقوانين السارية وبالجهات الرقابية ، وبالعادات والتقاليد ، والسياسات الداخلية للشركة كما يحكمها المساهمون ، ومجلس الإدارة ، وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية ،كما يتسع عادة نظام الحكم فيها بدرجات متفاوتة لتأثير العمال والعملاء وثقافتهم واقتراحاتهم .
- الحاكمية الجيدة تقوج إلى أداء متميز .
- تساهم الحاكمية في تقليل المخاطر.
- يقوم البنك الإسلامي الأردني بنشر الفتاوي وتوصيات هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في كتاب وعلى موقع البنك الإسلامس الأردني .

التوصيات

- زيادة الاهتمام بالحاكمية المصرفية ومبادئها وأسسها ، نظرا لدورها الكبير في خلق بيئة مصرفية سليمة تسودها الثقة والمصداقية وثقافة الالتزام بين الأطراف ذات الصلة ، تعمل على تنمية الوعي بدور نظام الحاكمية المؤسسية في تدعيم قدرة المصارف على الاستمرار والتطور .
- ضرورة الاتجاه إلى عقد المؤتمرات والندوات التعريفية بمبادئ الحاكمية المؤسسية ومتطلباتها .
- ضرورة قيام الباحثين من الأكاديميين والمهنيين بإجراء المزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى استحداث معايير جديدة تدعم التقيد باستراتيجيات ومبادئ الحاكمية الشرعية .
- الاستمرار بتفعيل دور الحاكمية الشرعية وذلك لتفادى الآثار التي قد تتعرض لها البنوك الإسلامية من جراء ضعف الجوانب التطبيقية من جراء ضعف الجوانب التطبيقية لمبادئ الحاكمية الشرعية بداخلها .

المراجع والمصادر:

- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين المصري. **لسان العرب** .بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1 ،1410 هـ ، 1990 م، ج 12 ص 140-145 .
- أبو العطا، نرمين (2003) ، **حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، العدد (8) ص30 .
- أبو عجيلة عماد محمد علي، وحمدان، علام (2009). **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)**. جامعة السابع من ابريل، الزاوية، ليبيا ص33.
- اخرجه أبو يعلي ، أحمج بن علي بن المثنى الموصلي (1989) . في مسنده . ط2 ، حديث رقم 4386 ، **دار المأمون للتراث** ، دمشق سوريا ، ج7 ، ص 349 .
- بنك الإسكندرية ، (2003) . **النشرة الاقتصادية ، المجلد 35** ، ص 77 .
- البنك الإسلامي الأردني ،**كتيب تقرير المسؤولية الإجتماعية والاستدامة 2018** ، ص 26
- البنك المركزي الأردني، (2004). **التحكم المؤسسي: كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك.** عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي2019** .
- البنك المركزي الأردني، **دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن 2018.**
- البنك المركزي الأردني**القوانين والأنظمة 2019** .
- بورقبة، شوقي(2009) . "**الحوكمة في المصارف الإسلامية** " ، جامعة فرحات عباس : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، سطيف ، الجزائر ، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2019/11/16 : متوفر : file:///C:/Users/Ashraf%20AlQatarneh/Downloads/BookHiwar-P1.pdfص 12.
- **التقرير السنوي الاربعون الصادر عن البنك الإسلامي الأردني المقدم إلى الهيئة العامة في اجتماعها العادي** المنعقد في عمان يوم الاثنين 23 شعبان 1440 هـ الموافق 2019/4/29 ، ص 7
- جداد ، نعام سليمان عيد (2014) . **دور الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان** : دراسة ميدانية . رسالة ماجستير ، جامعة الزرقاء ، ص 15
- حبوش ،محمد (2007) ، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ص 25 .
- حسين، محمد ،(2012) . اثر حوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، **جمعة محمد خيضر** ، بسكرة ، 6-2012/5/7 ص 7
- حطاب، كمال(2004). عرض كتاب ما هو الاقتصاد الإسلامي، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، مجلد 10، عدد3، ص164.

- الخضيري ، محسن أحمد (2005) . **حوكمة الشركات** ط 1، القاهرة ، مصر ، مجموعة النيل العربية ، ص 59-60
- خليل ، محمد (2003) ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية ، دراسة نظرية تطبيقية** ، http://www.shbab1.com/2minutes.htm ص 47 تاريخ الزيارة 2019/11/20
- خوري ، نعيم ، (2006) . الشفافية والحاكمية في الشركات ، **مجلة المدقق**، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونسسن الأردنيين ، العدد 67 -68 ، ص 3-5 .
- خوري، نعيم (2003). أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي. **المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردني**. عمان، الأردن ص 35.
- دائرة مراقبة عام الشركات (2009) . **قانوت الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته** لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006، تاريخ 2006/11/01 . **http://ccd.gov.jo/documents/ROLP/Lis/1/1/44.pdf** . تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/19
- رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟ حوار الأربعاء، **مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م ص 20.
- السرطاوي، محمود علي (2013). حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، **ندوة الهيئات الشرعية بين المركزية والتعبية**. عمان، 21-22 آار، ص8.
- السعدي ، عبدالرحمن بن ناصر .(2002) **تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن** .ط1 ، ، تحقيق : عبدالرحيم بن معلا ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، م1 ، ص 1021-1022 .
- سليمان ،محمد مصطفى (2006) **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري : دراسة مقارنة**، (ط2) ، مصر : الدار الجامعية.
- الشطناوي، فراس أمين عواد (2015). **دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل**. أطروحة دكتورة غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص 11.
- عبيدات ، غيث محمد (2010) ، **مدى التزام شركات الأمين الأردنية بتعليمات الحاكمية المؤسسية وأثرها في تعزيز الإفصاح والشفافية : دراسة ميدانية تحليلي** ، رسالة ماجستير ، جامعة جدارا ص 44 .
- عثماني ، ميرة (2012) **أهمية الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر** . رسالة ماجستير ، جامعة مسيلة ، الجزائر ص 43- 44 .

- العشاوي، محمد عبدالفتاح (2005). إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية. **ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد**، شرم الشيخ، مصر، 20-24 مارس، ص100.

- علي، عبدالوهاب نصر، وشحاتة، شحاتة السيد، (2007). **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، (ط1)، الإسكندرية: الدار الجامعية ص 18.
- عمر، محمد عبدالحليم(2005) ."**حوكمة الشركات : تعريفة مع إطلالة إسلامية** " ، ورقة عمل أساسية ، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، 23 إبريل ، ص 9.
- فاتح، دبلة وعيشي، بن بشر. (2008) حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق. **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ص 15.

- المناصير، عمر (2013). **أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية للدراسات العليا، الزرقاء، الأردن ص44.
- ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة (2013) " **دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية** " **المؤتمر الدولي الثامن بعنوان : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات** ، جامعة حسيبة بن بوعلي : الشلف ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المنعقد في 19 و 20 نوفبر ، ص 19
- مقابلة شخصية ، أستاذ محمد حماد ، مدير فرع ، البنك الإسلامي الأردني فرع أبوعلندا 2019/12/12 م
- نسمان، إبراهيم إسحق (2009). **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ص.17 .

- هيئة الأوراق المالية (2002). **قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002**.المادة رقم (7).
- هيئة الأوراق المالية (2008). **دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.** **http://www.jsc.gov.jo\llibray\8355111209941260 53.pdf تم الاطلاع بتاريخ 2019/11/19**

المراجع والمصادر باللغة الانجليزية:

- Hernanson, D. and Rittenberg (2003). "**Internal Audit and Organizational Governance".** The Institute of Internal Auditore Research Foundation, P.27.

- Netson , Stelpon (2001) **.International Convergence in Corporate Governance** . center for International Private Enterprise , Washington p. 16- 17 .

- OECD (2004). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, **OECD publications service,Paris, France** p. 8- 9 &P 6
- OECD (2007). Principles of Corporate Governance, Organization Foreconomic Co-Operation and Development, **OECD publications service,Paris, France** p. 14-20 & P 30-36.
- OECD, (2004), OECD Principles of Governance**, OECD Publications service, france** p.10

- Shah , Ali . butt , Hasan (2009) . Corporate Governance and Eanings Management an Empirical Evidence from Pakistani Listed Companies **. European journal of scientific research** .p.624-628 .
- Stefan , h , (2004) **, corporate governance and basel 2 , bis asaim office , bank for international settlements apecfinance and development program** , 19-22 may 2004,